الآمال الضائعة

تراجع الوضع في غزة بالرغم من تخفيف الحصار

AMNESTY INTERNATIONAL
Broederlijk Delen
omdat het zuiden plannen heeft
CAFOD
Just one world
CCFD TERRE SOLIDAIRE
christian aid
Church of Sweden
Cordaid
diakonia
fidh
Fédération internationale des ligues des droits de l'Homme
International Federation for Human Rights
Federación internacional de los derechos humanos
HANDICAP INTERNATIONAL
icco
IKV PAX CHRISTI
merlin
MAP
medico international
Mellemfolkeligt Samvirke
ms actionaid denmark
NRC
NORWEGIAN REFUGEE COUNCIL
Quaker Council for European Affairs
Oxfam International
RCT
Redd Barna
Save the Children
TROCAIRE
Working for a Just World
United Religions for Peace

أعد هذا التقرير:

AMNESTY INTERNATIONAL UK

BROEDERLIJK DELEN

CAFOD

CCFD-TERRE SOLIDAIRE

CHRISTIAN AID

CHURCH OF SWEDEN

CORDAID

DIAKONIA

EURO-MEDITERRANEAN HUMAN RIGHTS NETWORK (EMHRN)

HANDICAP INTERNATIONAL

ICCO

IKV PAX CHRISTI

INTERNATIONAL FEDERATION FOR HUMAN RIGHTS (FIDH)

MEDICAL AID FOR PALESTINIANS

MEDICO INTERNATIONAL

MERLIN

MS ACTION AID DENMARK

NORWEGIAN REFUGEE COUNCIL (NRC)

QUAKER COUNCIL FOR EUROPEAN AFFAIRS

OXFAM INTERNATIONAL

Rehabilitation and Research Centre for Torture Victims (RCT)

REDD BARNA

SAVE THE CHILDREN UK

TROCAIRE

UCP

صورة الغلاف
الصور: كارل شمبري/أوكسفام
النصف المظلم: نصف مدينة غزة في انقطاع التيار الكهربائي

1 مقدمة

الصور : كارل شميري/أوكسفام
رجال فلسطينيون يجمعون الحصى من المباني المدمرة فى غزة وهنا قرب معبر ايريز، على مقربة من المنطقة الامنية إسرائيلية

في 20 يونيو ،2010 عقب مواجهة ضغوط دولية مركزة ،أعلنت حكومة إسرائيل عن مجموعة من التدابير الرامية إلى" تخفيف "حصارها غير الشرعي لقطاع غزة.

وقد تضمن ذلك:

- نشر قائمة بالبنود غير المسموح بدخولها إلى غزة والسماح لجميع البنود الأخرى بالدخول؛
- توسيع وتسريع تدفق مواد البناء للمشاريع التي ترعاها المنظمات الدولية؛
- توسيع نطاق التشغيل للمعابر وفتح المزيد من المعابر إذا دعت قدرة المعالجة إلى ضرورة القيام بذلك ومتى سمحت الظروف الأمنية؛
- تبسيط استخراج تصاريح الدخول/الخروج لأسباب طبية وإنسانية والتصاريح الخاصة بعمال الإغاثة؛
- توفير طرق إضافية لتسهيل حركة الأفراد متى سمحت الظروف الأمنية[1]

أعرب الكثيرون في المجتمع الدولي، بما في ذلك ممثل الرباعية السيد/ توني بلير، عن أملهم في أن يؤدي ذلك إلى حدوث تغيير كبير والتخفيف من محنة السكان المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة.[2] ومع ذلك، وبعد مرور خمسة أشهر، كانت هناك علامات قليلة تذكر بشأن حدوث تحسن حقيقي على أرض الواقع لأن 'التخفيف' لم يغير شيئا في أسس سياسة الحصار غير المشروع. لم تفعل إسرائيل ما يكفي لتخفيف القيود المفروضة على الحياة اليومية لـ 1.5 مليون فلسطيني في غزة، نصفهم من الأطفال.

بالرغم من أن حكومة إسرائيل ملتزمة بتوسيع وتسريع تدفق مواد البناء للمشاريع الدولية، فإنها حتى الآن لم توافق سوى على 7% من خطة البناء لمشاريع منظمة الأونروا في غزة، وإن 7% فقط من هذه النسبة من مواد البناء الضرورية قد سمح لها بالدخول لتستغل في مشاريع تشمل المدارس والمراكز الصحية[3]. وفي الواقع، فإن تقارير الأمم المتحدة تشير إلى أن غزة تحتاج 670 ألف شاحنة من مواد البناء، في حين أنه كان يتم استلام 715 شاحنة في الشهر تقريبا منذ الإعلان عن 'التخفيف'[4].

وبالرغم من أن حكومة إسرائيل ملتزمة بتوسيع نطاق تشغيل المعابر وزيادة عدد المعابر حسب الاقتضاء، كما قامت بالفعل بتوسيع نطاق تشغيل معبر كيرم شالوم المحدود، فإن معبر كارني المعبر التجاري الرئيسي متوقف عن العمل. ومع أن حكومة إسرائيل ملتزمة بزيادة التشغيل لأكثر من الضعف في الحزام الناقل في معبر كارني، فإن التشغيل في الواقع انخفض منذ «التخفيف». ولا يزال خروج الصادرات محظوراً، وباستثناء المبادرة الإنسانية ..من تصدير كمية صغيرة من الفراولة ، لم تغادر شاحنة واحدة غزة منذ التخفيف

وفي حين أن هناك زيادة كبيرة في كمية المواد الغذائية التي تدخل غزة، فإن العديد من المواد الإنسانية بما في ذلك معدات المياه الحيوية، غير الواردة في قائمة القيود الإسرائيلية، لا يصدر بحقها تصاريح للدخول. فقد أورد ثلثا مصانع غزة أنهم لم يستلموا أي من المواد الخام، أو قدر قليل منها، التي يحتاجونها لإعادة التشغيل. ونتيجة لذلك، لا يزال 39٪ من سكان غزة يعانون من البطالة وغير قادرين على تحمل تكلفة البضائع الجديدة في المحلات التجارية. فبدون المواد الخام وتوفير فرصة للتصدير، لن تتمكن الأعمال التجارية في قطاع غزة من المنافسة مع السلع المستوردة حديثا الأرخص سعرا. وقد أدى ذلك إلى اعتماد 80٪ من .السكان على المساعدات الغذائية

وقد زاد عدد رجال الأعمال الفلسطينيين، عن ذي قبل، الذين تم السماح لهم بمغادرة غزة، لكن سكان غزة العاديين لا يزالون محرومين من الوصول إلى أصدقائهم وأسرهم أو الفرص .التعليمية في الضفة الغربية والقدس الشرقية وخارجها

على الرغم من أن القيود المفروضة على الحركة من وإلى غزة تعود إلى التسعينات، فقد فرض الحصار الحالي بعد أن سيطرت حماس على قطاع غزة في يونيو 2007. وأعلن مجلس الوزراء الأمني في إسرائيل أن غزة أصبحت 'كيانا معاديا' وقررت فرض عقوبات إضافية تقيد مرور البضائع والوقود والكهرباء والأفراد. وتتمسك حكومة إسرائيل بموقف مفاده أن القيود والإجراءات هي جزء من الحرب المشروعة. وتلتزم إسرائيل بواجب حماية مواطنيها من التهديدات الأمنية ومن ثم فإن التدابير التي تستخدمها للقيام بذلك يجب أن تتفق مع القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.[5] ويشمل هذا التزامها القانوني بصفتها قوة محتلة بحماية سلامة وحقوق واحتياجات السكان المدنيين في المناطق المحتلة . إلا أن الحكومة الإسرائيلية تصر على أن هذه التضييقات والإجراءات جزء من حربها الشرعية [6]. ومع ذلك، وجنبا إلى جنب مع العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية، أكدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الآونة الأخيرة أن الحصار يشكل عقابا جماعيا لكافة السكان المدنيين في قطاع غزة، وبالتالي يمثل انتهاكا واضحا للقانون الإنساني الدولي.[7]

عقب خطوات 'التخفيف' الإسرائيلية، تحول الاهتمام الدولي إلى المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية كما انخفضت الضغوط الرامية لرفع الحصار. ويهدد النهج الحالي بدوام وضع غير مقبول والفشل في الاعتراف بأنه لا يمكن التوصل إلى حل عادل ودائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني من دون وضع حد للعزلة والعقاب المفروض علي شعب غزة. ولا تزال هناك حالة من التردد من جانب الحكومة الإسرائيلية وأجزاء من المجتمع الدولي نحو رفع كامل للحصار ما دامت حماس تسيطر على غزة. ومع ذلك، فإن دعم حقوق واحتياجات المدنيين في غزة يجب ألا يكون مشروطا بأهداف سياسية أخرى. ولا يمكن أن ينتظر المدنيون .في غزة حتى يتم الانتهاء من المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية

ولا يزال رفع الحصار المفروض على غزة يمثل ضرورة قانونية واقتصادية وسياسية لأولئك الذين يسعون إلى حل دائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وقد حان الوقت الآن لاتخاذ إجراءات ذات مصداقية وفعالية.

تخفيف إسرائيل للحصار على غزة:
الوعود والحقائق

تدابير" التخفيف "المعلنة في 20 يونيو2010[8]	ملخص التنفيذ والنتائج
الواردات	
نشر قائمة بالبنود غير المسموح بدخولها لغزة ("قائمة سلبية"). جميع البنود غير المذكورة في هذه القائمة يسمح بدخولها لغزة	زادت الواردات من ٢٠٪ إلى ٥٣٪ مقارنة بمستويات ما قبل الحصار: السلع الاستهلاكية الرئيسية. بما فيها المواد الغذائي [9] تجاوزت القائمة السلبية المنشورة التعريف الدولي للبنود ثنائية الاستخدام بكثير.[10] لا يزال الكثير من البنود غير الواردة في هذه القائمة تحتاج موافقة خاصة كما أن الكثير منها لم يتم استلامها بعد.[11] لا تزال واردات الكثير من المواد الخام تخضع للقيود.[12] التأثير السلبي للواردات الرخيصة على الإنتاج المحلي
مواد البناء	
السماح بدخول مواد البناء الخاضعة للقيود للمشاريع الدولية في غزة المعتمدة من السلطةالفلسطينية. توسيع وتسريع تدفق هذه المواد	تدفق مواد البناء بنسبة لا تتجاوز ١١٪ فقط مقارنة بمستويات ما قبل الحصار.[13] تكاليف التأخير والتكاليف الإضافية التي تعزى إلى الإجراءات المعقدة لإصدار الموافقة والرصد. لم يتم اعتماد سوى ٥٢ مشروعا من مشروعات الإنروا من حيث المبدأ، أي ٧٪ من خطة بناء الإنروا؛ ولم يتم استلام سوى ٧٪ من المواد اللازمة لهذه المشروعات الـ ٥٢.[14] إعادة بناء منازل الأسر التي تدمرت بسبب استثناء القطاع الخاص.
تشغيل المعابر	
توسيع نطاق تشغيل وقدرات المعابر مع غزة بما يمكن من معالجة حجم أكبر من السلع (بما يؤدي إلى السماح بدخول ٥٢٠ شاحنة يوميا عبر معبر كيرم شالوم، على أن يتم زيادة هذا المعدل ليصل إلى ٤٠٠ شاحنة في النصف الأول من عام ٢٠١١؛ والسماح بدخول ٦٣٠ شاحنة أسبوعيا عبر ناقل بمعبر كارني.[15]). فتح معابر إضافية «كلما تطلب الأمر المزيد من قدرات المعالجة وعندما يتم تناول المخاوف الأمنية بشكل تام».	لا يزال تشغيل المعابر غير كاف تماما لتلبية احتياجات المستوى اللازم من الواردات والصادرات. معبر كيرم شالوم: يدخل متوسط ٣٨١ شاحنة يوميا، حيث زادت من ٦٨ شاحنة قبل التخفيف.[16] لا يزال معبر كارني، الذي لديه القدرة على معالجة أكثر من ٥٠٧ شاحنة يوميا، مغلقا باستثناء حزام ناقل، حيث يقوم الناقل بمعالجة متوسط ٧٣١ شاحنة فقط أسبوعيا، بعد أن كان يقوم بمعالجة ٨٥١ شاحنة قبل «التخفيف»، و٨٣٪ فقط مما كان موعودا به.[17] لا يزال معبر إيريز مفتوحا لحركة مقيدة للأفراد فقط. ولا تزال معابر إسرائيلية أخرى – صوفا ونحال عوز – مغلقة.
حركة الأفراد	
تبسيط إصدار تصاريح الدخول والخروج لأسباب إنسانية وطبية ولصالح عمال الإغاثة. «بتحسن الظروف». تتم دراسة طرق إضافية لتسهيل حركة الأفراد من وإلى غزة.	زيادة التصاريح لرجال الأعمال. لا يزال هناك حظر عام على الدخول والخروج. لم يتم توسيع الفئات القليلة الاستثنائية المسموح لها بالسفر. لم يتجاوز عدد من خرجوا ١٪ من إجمالي ٢٠٠٠ مستوى.[18] تمت الموافقة على عدد اقل من التصاريح لصالح العاملين في منظمات المساعدات الإنسانية المحلية مقارنة بالوضع قبل التخفيف.[19] ولا تزال سياسة إصدار التصاريح لعمال الإغاثة والمرضى متعسفة وغير قابلة للتنبؤ ومستهلكة للوقت.
ما لم يتم ذكره في الإعلان:	
الصادرات	
استمرار الحظر على الصادرات. وباستثناء المبادرة الإنسانية من تصدير كمية صغيرة من الفراولة، لم تغادر شاحنة واحدة محملة بصادرات قطاع غزة منذ التخفيف. فقد أعربت إسرائيل عن رغبتها في السماح بخروج بعض الصادرات بحلول ربيع عام ٢٠١١ لكنها جعلت هذا الأمر مشروطا على وجود السلطة الفلسطينية عند المعا[19]	
واردات الوقود	
لم يتم التخفيف إطلاقا بالنسبة للقيود المفروضة على الوقود. فلا يزال الوقود اللازم لمحطات الطاقة محدودا عند ٨٦ ٪ من الحد الأقصى من قدرتها: فقد بلغت نسبة الغاز المستخدم في الأغراض المنزلية حوالي ٣٥٪ من متوسط الاحتياجات؛ ولم يتم السماح بدخول وقود الديزل والبنزين للقطاع التجاري.[21] وبسبب القيود المفروضة على محطات الطاقة، والتي فاقم من وضعها الخلافات بين الفصائل الفلسطينية نفسها، هناك نقص حاد في الكهرباء وانقطاعها بصفة منتظمة، مما يؤثر على توفير الخدمات الأساسية بما في ذلك الإمداد بالمياه ومعالجة الصرف والخدمات الصحية.	
المناطق العازلة	
لم يتغير الوضع. حيث لا يزال هناك قيود من جانب «نقاط العزل» الإسرائيلية على الوصول إلى حوالي ٥٣٪ من الأراضي الزراعية في غزة وحوالي ٥٨٪ من المناطق الساحلية لغرض الصيد، مما يسبب أثرا مدمرا على الاقتصاد وحقوق الأفراد والظروف المعيشية. وتشير التقديرات إلى أن حوالي [22] ألف شخص يتأثرون بشكل مباشر.VXفالنقاط الحدودية مع المناطق المقيدة متعسفة للغاية حتى أنها قد تصل للقتل بأعيرة نارية: منذ تخفيف الحصار قتل ٦ مدنيين (من بينهم طفلين) وأصيب ٧٥ آخرين (من بينهم ٤١ أطفال) بنيران إسرائيلية في المناطق العازلة.[23]	

2 اقتصاد مشلول

بالصور: كارل شمبري/أوكسفام

خالد ناسان، صاحب مصنع نسيج سابقا، ويبيع الآن ملابس مستعملة قادمة من إسرائيل في سوق غزة: «حتى عام ٢٠٠٤، كنا نرسل ما يصل إلى ٤٠٠ قطعة ملابس يوميا لإسرائيل – تتراوح بين بناطيل وقمصان وملابس داخلية. الآن نحن نعتمد على الملابس المستعملة التي يرسلها لنا الإسرائيليون. كنت أربح ١٠٠٠ شيكل يوميا. في هذه الأيام أنا أفتح المحل فقط حتى أنه بحلول نهاية اليوم ربما أكون قد ربحت ما يكفي من المال لتناول الطعام مع زوجتي وأطفالي الأربعة. ودفع الرسوم الجامعية لاثنين منهم. وترسل الأونروا لنا مساعدات غذائية. وأشكر الله على ذلك. لأنه بدون هذه المساعدة لا أعرف ماذا عسانا أن نفعل؟»

صندوق – الوضع في قطاع غزة: المؤشرات الإنسانية الرئيسية

يعتمد ٨٠٪ من السكان على المساعدات الدولية.[35]

يعاني 61% من السكان من انعدام الأمن الغذائي.[36]

بلغ معدل البطالة حوالي 39%، أحد أكبر معدلات البطالة في العالم.[37]

عادة ما يستمر انقطاع الكهرباء من 4 إلى6 ساعات يوميا وغالبا ما تطول المدة عن ذلك.[38]

لا يحصل 60% من سكان غزة على مياه جارية إلا مرة كل 3 أو 4 أيام، وتستمر لمدة 8-6 ساعات.[39]

يتم التخلص من 80-50 مليون لتر من مياه الصرف غير المعالجة أو المعالجة جزئيا إلى البحر يوميا.[40]

من إمدادات المياه لسكان غزة غير صالحة للشرب وملوثة90% بالأملاح والنيترات.[41]

لم يتم إصلاح 78% من المنازل التي دمرت في حرب غزة.[42]

خفضت تدابير التخفيف الإسرائيلية من حجم القيود المفروضة على عدد من **واردات** العديد من السلع الأساسية التي تم حظرها منذ فرض الحصار في يونيو 2007، وهي مثل التوابل والملابس، والثلاجات، ومستحضرات التجميل والسيارات. كما خفضت تدفقها من خلال أنفاق عبر الحدود المصرية. وبالنسبة لسكان غزة، هذا يعني تحسين توافر هذه السلع، وغالبا ما تكون بأسعار أقل وأفضل جودة من تلك التي تأتي عبر تجارة الأنفاق. ومع ذلك، لا يزال عدد البنود التي تدخل محدودا، ونظرا للفقر العام الناجم عن الحصار، فإن عددا قليلا من سكان غزة يستطيعون شراء العديد من هذه السلع.

تمثل السلع الاستهلاكية غالبية حجم **الواردات**. وفي الوقت الحالي تبلغ نسبة المواد الغذائية، التي كانت تشكل أقل من 20٪ من البضائع التي كانت تدخل غزة قبل الحصار، 44٪ من الواردات.[24] ومن أجل إعادة الإنتاج المحلي وإنعاش الاقتصاد، من الضروري دخول **المواد الخام**. وفي حين أن بعض المواد الخام بما فيها المنسوجات والخشب والمشروبات المركزة والمسلي الصناعي بدأت تتحرك تدريجيا، فلا يزال هناك أخرى كثيرة خاضعة للقيود. وفي مسح لقطاع الأعمال في غزة أجرى في الفترة بين يوليو وسبتمبر 2010، أشارت النتائج إلى أن 18٪ فقط من الشركات تسلمت كافة المواد الخام التي تحتاجها، بينما تسلم 44٪ بعض المواد الخام في حين أن 38% لم يتسلموا شيئا.[25]

وبالإضافة إلى محدودية فرص الحصول على المواد الخام، أصيب القطاع الإنتاجي في غزة بالشلل بسبب استمرار الحظر على **الصادرات**.[26] وكان اقتصاد غزة في الماضي يعتمد إلى حد كبير على صادرات سلع مثل الملابس والأثاث والمنسوجات، والمنتجات الغذائية والزراعية، وتوفير سبل المعيشة لعشرات الآلاف من العمال وعائلاتهم. بينما يعتمد حجم النشاط الاقتصادي في غزة الآن على الطلب المحلي، الذي بدوره يعاني من قيود القوة الشرائية المنخفضة لدى السكان وحجم السوق المحلية الصغير نسبيا.[27]

حتى في ظل اتفاقية التنقل والعبور لعام 2005 التي وقعت عليها إسرائيل، فقد استهدفت الوصول بالصادرات من غزة إلى 400 شاحنة يوميا. على العكس، منذ أن خضعت غزة للحصار في يونيو 2007، لم يسمح بخروج أكثر من 224 شاحنة محملة بالصادرات من غزة إجمالا. (شحنات موسمية من القرنفل والفراولة).[28] وفي غضون ذلك، .يتم تمرير الصادرات فقط عبر الأنفاق على الحدود المصرية.

وفقا للبنك الدولي، فإن حظر الصادرات جنبا إلى جنب مع القيود المفروضة على المواد الخام حاليا، يتم إغلاق 65٪ من **الشركات الصناعية** في قطاع «يحول دون إحياء القطاع الخاص».[29] غزة والبقية تعمل فقط اعتمادا على قدرة جزئية. ويوظف القطاع 6000 عاملا، بعد أن كان .يوظف 35 ألف عامل قبل الحصار[30]

وعلى العكس أيضا، فإن تسهيل دخول الواردات يقوض الجزء المتبقي من الإنتاج المحلي. ولا يستطيع الكثير من المنتجين في قطاع غزة المنافسة مع انخفاض أسعار السلع المستوردة حديثا مثل المنسوجات الصينية الرخيصة والمنتجات الغذائية من إسرائيل، في حين أنه لا يزال .الوصول إلى أسواقها التصديرية السابقة محظورا[31]

ويرجع **النمو الاقتصادي** المشار إليه بنسبة 16٪ في قطاع غزة إلى الفترة ما بين الربع الأول من عام 2009 والربع الأول من عام 2010، قبل «التخفيف». ويشير البنك الدولي إلى أن هذا النمو يرجع جزئيا إلى خفض قاعدة المقارنة بسبب انخفاض النشاط الاقتصادي خلال فترة حرب غزة والشهور التالية لها من عام 2009. ووفقا للبنك الدولي، يعكس أيضا هذا النمو تدفقات المساعدات الإنسانية، وتجارة مزدهرة عبر الأنفاق فضلا عن خطوات التخفيف الصغيرة التي اتخذتها إسرائيل خلال الفترة المحددة.[32] ويضيف صندوق النقد الدولي أن هذا النمو «من غير المرجح أن يستمر في حظر دخول واردات مدخلات الاستثمار الخاص وخروج الصادرات لإسرائيل».[33] وتقل المخرجات الاقتصادية للفرد في غزة اليوم بنسبة 40٪ عما كانت عليه في .عام 1994، في بداية عملية أوسلو للسلام[34]

3 عدم توافر المنازل والمدارس

بالصور: كارل شمبري/أوكسفام

رم سعيد حسنين، أم لستة أطفال من حي الزيتون، زوجها عاطل عن العمل، وكان يعمل من قبل كعامل بناء، وهو من بين المستفيدين من برنامج القسائم الحضرية لأوكسفام: «اليوم هي المرة الأولى خلال ثلاث سنوات التي تم استدعائه للعمل فيه، وليس لدي فكرة كيف سيكون الحال غدا حيث لا توجد ضمانات للعمل، ولكن الحمد لله هناك بعض أعمال البناء التي تجري الآن نظرا لأن كميات صغيرة من الأسمنت بدأت تدخل لقطاع غزة، عندما تزوجنا كنا قادرين على شراء منزلنا والأثاث اللازم له والعيش حياة كريمة، ولكن الآن لم أكن لأتمكن حتى من شراء الغذاء اللازم لإفطار أطفالي قبل ذهابهم إلى المدرسة لولا قسائم الغذاء التي نستلمها.

٤٠ ألف طفل يُحرمون من دخول مدارس الأمم المتحدة

لأن الأونروا لم تتمكن من الحصول على مواد البناء اللازمة لبناء مدارس جديدة، فلم يعد بالإمكان تسجيل 40 ألف طفل مؤهلين بمدارس الأونروا في بداية العام الدراسي الجديد وتمت إحالتهم إلى مدارس تديرها حكومة حماس. بل إن أكثر من 90٪ من مدارس الأونروا تعمل بالفعل بنظام الفترتين، كما تستخدم في بعض الأحيان حاويات الشحن كفصول دراسية. وقد وافقت إسرائيل حتى الآن - من حيث المبدأ – على بناء 4 مدارس فقط من أصل 100 مدرسة تحتاجها الأونروا لاستيعاب الطلاب في السنوات المقبلة.[48]

وفقا لوكالات الأمم المتحدة، يحتاج قطاع غزة إلى حوالي 86 ألف **وحدة سكنية** جديدة لاستيعاب النمو السكاني السابق وأيضا لتحل محل المنازل التي دُمرت أو هُدمت نتيجة للعمليات العسكرية الإسرائيلية. وسوف يتطلب ذلك إدخال أكثر من 670 ألف شاحنة من مواد البناء إلى غزة من أجل بناء هذه الوحدات.[43] ومع ذلك، ومنذ 'تخفيف' الحصار، لم يدخل إلى غزة شهريا سوى 715 شاحنة فقط من مواد البناء لجميع الاستخدامات (وليس للوحدات السكنية فقط)، أي 11% فقط مقارنة بمستويات ما قبل الحصار.[44] وبهذا المعدل، فسوف يستغرق الأمر عدة عقود لبناء البيوت اللازمة، في حين أن احتياجات المساكن التي لم يتم الوفاء بها تنمو في كل يوم يستمر فيه الحصار.

ومنذ 'تخفيف' الحصار، وافقت السلطات الإسرائيلية على 25 مشروع فقط **للأونروا** (مدارس وعيادات ووحدات سكنية)، وهو ما يمثل فقط 7% من خطة بناء الأونروا. وقد تم استلام عدد قليل للغاية فقط من الشاحنات اللازمة لاستكمال المشاريع الـ 25 حتى الآن. ولا شك أن التأخير له أثر ضار للغاية على برنامج البناء للأونروا.[45]

وفي إعلانها في 20 يونيو، التزمت الحكومة الإسرائيلية بالسماح وتوسيع وتسريع دخول مواد البناء إلى قطاع غزة **للمشاريع المنفذة من قبل المجتمع الدولي** والمعتمدة من السلطة الفلسطينية. ومع ذلك، كان التقدم بهذه المشاريع محدود جدا نظرا لإجراءات الموافقة الطويلة من قبل إسرائيل بالإضافة إلى متطلبات التحقق والرصد المرهقة. وبعد أن تتم الموافقة على المشروع من حيث المبدأ، لابد من التفاوض بشأن جدول زمني مفصل وكل شاحنة فردية يجب أن تتم الموافقة عليها. كما يجب توثيق استخدام كل بند من بنود البناء على نطاق واسع من نقطة الدخول إلى موقعها النهائي من خلال تقديم تقارير دورية تتضمن صور متعددة. وهذا يؤدي إلى تكبد تكاليف إضافية كبيرة من جانب الوكالات الدولية والجهات المانحة لها.

ومن بين العوامل التي تسبب التأخير هي التشغيل المحدود للحزام الناقل في معبر المنطار والذي يستخدم لدخول مواد البناء فضلا عن حبوب القمح والأعلاف الحيوانية. وعلى الرغم من موافقة إسرائيل في يوليو 2010 على توسيع نطاق عمله إلى 120 شاحنة يوميا لمدة 3 أيام في الأسبوع[46]، فإن الحزام الناقل لا يزال يعمل بمعدل 80 شاحنة في يومين من كل أسبوع، أي أقل من نصف القدرة التي وعدت بها أسبوعيا (وغالبا ما ينتهي المطاف وفي الواقع، انخفض متوسط عدد في الأسبوع بسبب أعطال فنية متكررة). بيوم واحد الشاحنات التي تدخل أسبوعيا عبر الحزام الناقل من 158 شاحنة قبل 'التخفيف' إلى 137 شاحنة منذ ذلك الحين.[47] ونتيجة لهذا الاختناق، تلقت الأونروا جزء صغير من شاحنات .مواد البناء المقرر دخولها غزة وفقا للجدول الزمني المتفق عليه مع إسرائيل

بالنسبة للقطاع الخاص في غزة، فقد تزايد الوضع سوءا. حيث يتم استبعاد القطاع الخاص من إمكانية استيراد مواد البناء بما في ذلك الخرسانة والحديد والحصى، مما يعرقل جهود الأفراد في غزة لإعادة بناء منازلهم، وشركاتهم وغيرها من الممتلكات.[49] وقد دمرت حرب غزة أكثر من 6 آلاف منزل أو ألحقت بها أضرار بالغة، ولم يتم حتى الآن إصلاح سوى 22% من المنازل .التي دمرت، وذلك باستخدام ركام معاد تدويره وأسمنت تم تهريبه عبر الأنفاق[50]

وذكرت حكومة إسرائيل أنها تقيد دخول مواد البناء حيث «يمكن استخدامها لأغراض عسكرية لحماس'، وأنها لن تسمح بدخولها إلا للمشاريع الدولية التي وافقت عليها السلطة الفلسطينية.[51] ومع ذلك، جاءت نتيجة سياستها عكسية تماما. حيث تتمكن حماس من تأمين الأسمنت والحديد لمشاريعها من خلال الأنفاق، في حين يصعب الحصول على هذه المواد لصالح المنظمات الدولية التي تواجه الإجراءات الإسرائيلية المرهقة وقيود الحكومات المانحة ونفس الوضع بالنسبة للمدنيين الفلسطينيين العاديين الذين لا المواد المهربة عبر الأنفاق. وعلاوة على ذلك، ومن خلال ربط يستطيعون تحمل تضخم أسعار مشاريع المجتمع الدولي في غزة على نحو أوثق مع السلطة الفلسطينية بدلا من حكومة حماس الفعلية، فإن السياسة الجديدة ترسخ مزيدا من الانقسامات بين الفلسطينيين وتسييس المساعدات الدولية في
.غزة

4 سكان محاصرون

لا يزال هناك **حظر على حرية حركة الفلسطينيين** بما في ذلك للسفر وللعمل وللدراسة ولزيارة أفراد الأسرة في الخارج. وينطبق الحظر المفروض أيضا التنقل بين غزة والضفة الغربية - بما فيها القدس الشرقية - المعترف بها باعتبارها وحدة جغرافية واحدة من جانب المجتمع الدولي وإسرائيل والأطراف الموقعة على اتفاقات أوسلو – على الرغم من ضرورة ذلك لسير المجتمع الفلسطيني . وفي إعلان 'التخفيف'، ذكرت حكومة إسرائيل أنه العمل العادي في «عندما تتحسن الظروف»، سوف تنظر في سبل لتيسير حركة الأفراد من والى غزة. ومع ذلك، وبصرف النظر عن حالة رجال الأعمال، لم يكن هناك أي تخفيف واضح للقيود ولم يكن هناك أي توسع في المعايير. ومنذ أغسطس 2010، تم السماح فقط لمتوسط 2140 من السكان (من الفئات الاستثنائية) للخروج من غزة عبر معبر ايريز شهريا، على غرار مستويات ما قبل «التخفيف».[52] هذه النسبة أقل من 1٪ من نسبة شهر سبتمبر 2000، قبل تشديد القيود التي تفرضها إسرائيل على حركة الفلسطينيين.[53]

على الرغم من التزام السلطات الإسرائيلية في إعلان 20 يونيو بتبسيط إصدار تصاريح الدخول والخروج من وإلى غزة لأسباب طبية وإنسانية ولعمال الإغاثة، لم يتم حتى الآن تحقيق أي تحسن ملموس على أرض الواقع. على العكس من ذلك، كان هناك انخفاض في معدل الموافقات على تصاريح الدخول أو الخروج لموظفي وكالات الأمم المتحدة الإنسانية الوطنية.[54] فلا تزال سياسة إصدار التصاريح لعمال الإغاثة والخدمات الطبية تعسفية. ولا يمكن التنبؤ بها كما أنها تستهلك وقتا طويلا.

وكان التغيير الإيجابي الوحيد الملحوظ في مجال حرية الحركة هو السماح لما يقرب من أربعة أضعاف رجال الأعمال بالخروج والدخول إلى غزة عبر معبر ايريز.[55] وهذا يمثل تحسنا يجب البناء عليه للسماح بحرية الحركة لجميع الأفراد.

لكن يزال المدافعون عن حقوق الإنسان في غزة محرومون من تصاريح الخروج عبر معبر إيريز، ولا يتمكنون من مقابلة نظرائهم في إسرائيل أو الضفة الغربية أو من السفر للخارج. في نفس الوقت ، يمنع موظفي المنظمات الحقوقية الدولية من دخول غزة عبر معبر إيريز.

على عكس الوضع مع الجانب الإسرائيلي، كانت هناك زيادة كبيرة في السفر عبر معبر رفح على الحدود المصرية نتيجة لزيادة معدل فتحه منذ يونيو 2010. وعلى الرغم من هذا التحسن، لا يزال الأشخاص الذين يسمح لهم بالسفر هم فقط من فئات مختارة، حتى ولو كان ذلك على نطاق أوسع مقارنة بالجانب الإسرائيلي.

دراسة حالة: نسمة أبو لاشين والحصول على الرعاية الصحية

نسمة أبو لاشين، فتاة عمرها عامين وهي من قطاع غزة وتعاني من سرطان الدم، توفيت في 16 أكتوبر 2010 بعد فشل السلطات الإسرائيلية في إصدار تصريح عاجل لها في الوقت المناسب لتلقي العلاج الطبي وإنقاذ حياتها في إحدى المستشفيات الإسرائيلية. وعندما تم منح التصريح بعد تأخير أكثر من أسبوع، جاء ذلك بعد فوات الأوان.[56]

من بين الفئات القليلة جدا المسموح لها بمغادرة قطاع غزة المرضى الفلسطينيون الذين يتلقون علاجا طبيا متخصصا غير متوفر في غزة – هذا في حالة ما إذا صدر لأحدهم تصريح. ومع ذلك، لا تزال التصاريح تتأخر كثيرا أو يتم رفضها من قبل السلطات الإسرائيلية، وهذا يمكن أن يكون له عواقب وخيمة. فتأخر إصدار التصاريح للمرضى يفوت عليهم مواعيد المستشفيات، مما يتطلب منهم البدء في عملية إصدار التصاريح مرة أخرى. ومنذ عام 2009، توفي 33 مريضا قبل أن يتمكن من الوصول إلى المستشفى التي تمت إحالتهم إليها.57 وبالنسبة للأطفال على وجه الخصوص، فإن أفراد الأسرة الذين يتولون رعايتهم أيضا لا يحصلون على تصاريح للعبور، مما يفرض مخاطر إضافية لحماية الطفل. ويتم استجواب بعض المرضى الذين يطلبون تصاريح من قبل أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية عند معبر ايريز، مما أثار مخاوف قوية بشأن الشروط المفروضة على الخروج لتلقي العلاج الطبي.

ونظرا لعدم إحراز تقدم من الجانب الإسرائيلي، وزيادة فتح معبر رفح منذ يونيو 2010، فإن نسبة كبيرة جدا من المرضى من قطاع غزة تتم إحالتهم حاليا إلى مصر، وذلك على الرغم من أن الرحلة أطول بكثير إلى المستشفيات المصرية، لكن ذلك يساعد كثيرا في حالات الطوارئ وتقديم الرعاية.[58]

وتزداد الحاجة إلى إحالة المرضى للعلاج خارج غزة بسبب القيود الإسرائيلية على دخول المعدات الطبية وقطع الغيار اللازمة لها. ومنذ "التخفيف"، تم السماح لمزيد من المعدات بالدخول، لكن لا يزال هناك حظر على بعض أنواع المعدات الأساسية، بما في ذلك أجهزة الأشعة اللازمة للكشف على الأورام، وآلات التنظير اللازمة لجراحة المناظير والمجاهر البصرية ومعدات بصرية أخرى.[59]

دراسة حالة: فاطمة شريف والحصول على التعليم

فاطمة شريف، محامية تبلغ من العمر 29 عاما وهي من غزة، تم قبولها للحصول على درجة الماجستير في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية في جامعة الضفة الغربية وكان من المقرر أن تبدأ دراستها في أغسطس 2010. ومع ذلك، تم رفض طلبها للحصول على تصريح للسفر إلى الضفة الغربية من قبل السلطات الإسرائيلية.60

فرضت إسرائيل حظرا عاما على مرور الأفراد من غزة إلى الضفة الغربية، بما في ذلك الطلاب، وذلك منذ عام 2000. ولا تسمح إسرائيل بالخروج إلا للطلاب الحاصلين على منح دراسية في جامعات في بلدان "صديقة" مختارة. ولا تسمح للطلاب المسجلين في جامعات دون الحصول على منح دراسية أو في بلدان أخرى. ومنذ "التخفيف" وبعد بدأ العام الدراسي الجديد، لم يلحظ أي تغيير في تلك السياسة.

5 توصيات للمجتمع الدولي

بالصور: كارل شمبري/أوكسفام

جمال بسالة، صياد من رفح، اعتاد توظيف ٢٠ صياد على سفينة الصيد الخاصة بالصور: كارل شمبري/أوكسفام به. ولكن في ظل التقيد بالحد البحري ٣ ميل وإطلاق النار يوميا من القوات البحرية الإسرائيلية انخفض دخله إلى أدنى مستوياته على الإطلاق. لم يعد يستطيع توظيف أي شخص، ويتلقى المساعدات الإنسانية.

دراسة حالة: جمال بسالة والوصول إلى مناطق الصيد في غزة

وبالرغم من أن اتفاقات أوسلو تمنح الفلسطينيين الحق للوصول إلى المناطق البحرية والتقيد بحد بحري يصل إلى 20 ميلا من الشاطئ، قامت إسرائيل تدريجيا بخفض هذا الحد إلى 3 أميال. وبالتالي منع الوصول إلى 85٪ من المساحة المتفق عليها في أوسلو. وقد كان لهذا الأمر تأثير مدمر على صناعة صيد الأسماك في غزة، التي لم تعد قادرة على الوصول إلى قطعان الأسماك الكبيرة التي لا تزال في البحر لكنها بعيدة عن متناول أيديهم. وفي الفترة من عام 2008 حتى 2009، انخفض إجمالي المصيد في غزة بنسبة 61.47٪ وقد بلغ معدل الفقر بين 4 آلاف صياد في قطاع غزة ما يقرب من 90٪، مرتفعا من 50٪ في 2008.62 وتحافظ قوات البحرية الإسرائيلية على الحد من خلال فتح النار على قوارب الصيد يوميا. وحتى عندما يكون الصيادون في حدود 3 أميال، مما يؤدي أحيانا إلى وقوع إصابات.

من الضروري اتخاذ إجراء دولي متجدد لضمان الرفع الفوري، غير المشروط سياسيا، والكامل للحصار بما يتماشى مع القانون الدولي. ويتضمن ذلك السماح بحركة الأفراد من وإلى غزة، وإنهاء الحظر المفروض على الصادرات، والسماح بدخول مواد البناء بما في ذلك القطاع الخاص والمواد الخام، وتوسيع الأراضي الزراعية نطاق تشغيل المعابر، ورفع القيود المفروضة على واردات الوقود، وضمان الوصول إلى ومناطق الصيد بغزة. ولا بد من ضمان الأمن لكل من المدنيين الإسرائيليين والفلسطينيين ويجب أن تتمكن السلطات الإسرائيلية من إجراء عمليات تفتيش أمنية مشروعة على البضائع والأفراد المتنقلين عبر المعابر وفقا للقانون الدولي. وسوف تحقق استعادة سيادة القانون الدولي واحترامها وخلق مستقبل إيجابي يحقق الاكتفاء الذاتي للأفراد مستوى أمنيا جيدا للسكان المدنيين في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة.

تقع المسؤولية الرئيسية لإنهاء الحصار وضمان رفاهة المدنيين الفلسطينيين على عاتق إسرائيل بصفتها السلطة المحتلة، التي تسيطر على المجال الجوي لغزة ومياهها الإقليمية، ومعظم المعابر المؤدية لها وغيرها من الجوانب المهمة من حياة سكانها. ويجب على حماس والسلطة الفلسطينية ومصر أيضا أن يبذلوا قصارى جهدهم لمساعدة السكان المدنيين في غزة. وهذا يشمل التزام سلطات حماس بوقف ومنع جميع الهجمات ضد المدنيين الإسرائيليين على الفور[63].

ويجب على المجتمع الدولي القيام بدوره وضمان أن نداءاته المتكررة لإنهاء الحصار تلقى في النهاية آذانا صاغية.

ويجب على المجتمع الدولي القيام بدوره وضمان أن نداءاته المتكررة لإنهاء الحصار تلقى في النهاية آذانا صاغية.

1) إطلاق مبادرة دبلوماسية جديدة ومركزة لرفع فوري وغير مشروط سياسيا وكامل للحصار ويشمل ذلك :
السماح بحركة الأفراد، بما في ذلك العاملين في المجال الإنساني، من وإلى غزة؛
السماح بخروج الصادرات من غزة؛
السماح بدخول مواد البناء بما في ذلك دخولها للقطاع الخاص؛
السماح بدخول المواد الخام؛
توسيع نطاق التشغيل على المعابر؛
رفع القيود المفروضة على واردات الوقود؛
ضمان الوصول إلى الأراضي الزراعية ومناطق الصيد في قطاع غزة وحماية المدنيين في هذه المناطق.

2) عقد اجتماع لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لاستعراض تنفيذ القرار 1860 الذي يؤكد على "الحاجة إلى ضمان التدفق المستمر والمنتظم للسلع والأفراد من خلال معابر غزة ويدعو إلى"اتخاذ خطوات ملموسة نحو تحقيق المصلحة بين الفلسطينيين." وينبغي النظر في اتخاذ مزيد من الإجراءات اللازمة لتنفيذه.

3) ترتيب زيارة لغزة كجزء من كل زيارة رفيعة المستوى إلى إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة.

4) الإشارة صراحة على أن استمرار الحصار غير قانوني بموجب القانون الدولي.

5) دعم التحقيقات الفعلية، والمساءلة، بشأن انتهاكات حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي التي ارتكبتها جميع الأطراف، باعتبارها وسيلة لمنع حدوث انتهاكات في المستقبل والتصدي لعدم مشروعية الحصار.

[1] بيان عقب اجتماع مجلس الامن الاسرئيلى, 20 يونيو 2010

[2] على سبيل المثال، صرح ممثل اللجنة الرباعية، السيد/ توني بلير قائلا: "هذه التغييرات مهمة، وبمجرد تنفيذها، ينبغي أن يكون لها تأثير كبير على الحياة اليومية لسكان غزة وعلى القطاع الخاص" مكتب توني بلير، مبادئ توجيهية جديدة لغزة ستدعم مشاريع الصحة والتعليم والمياه الصرف الصحي، 5 يوليو 2010 ، http://www.tonyblairoffice.org/news/entry/quartet-representative-tony-blair-welcomes-israels-publication-of-controlle.

[3] معلومات من الانروا فى غزة, 25 نوفمبر 2010

[4] مكتب تنسيق الشؤن الانسانية, قاعدة بيانات معابر قطاع غزة, الفترة من اغسطس/نوفمبر 2010 http://www.ochapt.org/gazacrossings.aspx

[5] إسرائيل باعتبارها القوة المحتلة المسؤولية في غزة عليها واجب الحفاظ على صحة ورفاهية السكان المدنيين. يسمح القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان بفرض قيود على مرور البضائع والأشخاص وفقا لما هو ضروري ومتناسب مع تهديدات أمنية محددة. ويجب أن تحترم التدابير الأمنية الحقوق الأساسية في حرية التنقل والصحة والظروف المعيشية اللائقة، والحماية من الجوع، فضلا عن واجبات خاصة لحماية الأطفال.

[6] بيان عقب اجتماع مجلس الامن الاسرئيلى, 20 يونيو 2010

[7] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، إغلاق قطاع غزة: ليس لسنة أخرى، 14 يونيو 2010، http://www.icrc.org/Web/Eng/siteeng0.nsf/htmlall/palestine-update-140610.

[8] بيان عقب اجتماع مجلس الوزراء الأمني الإسرائيلي، 20 يونيو 2010

[9] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، قاعدة بيانات معابر قطاع غزة على الانترنت، قيم لفترة يناير/مايو وأغسطس/نوفمبر 2010 بالمقارنة مع الأشهر الخمسة الأولى من 2007 (يتم تحديثها الأسبوع القادم بأرقام من الأسبوع الأخير من أكتوبر).

[10] نشرت 'القائمة السلبية' في 4 يوليو 2010، وتتضمن قسمين :
• قائمة بنود 'الاستخدام المزدوج (المدني والعسكري). يتجاوز جزء الاستخدام المزدوج بشكل كبير قائمة فاسينار المعترف بها دوليا وتضم البنود ذات الاستخدام المزدوج الواردة أيضا في التشريع المحلي إسرائيل.
• قائمة بنود مواد البناء والمواد المسموح بدخولها غزة فقط للمشاريع الدولية التي وافقت عليها السلطة الفلسطينية.
وزارة الخارجية الإسرائيلية، غزة: قوائم بنود الدخول المقيدة، 4 يوليو 2010، http://www.mfa.gov.il/MFA/HumanitarianAid/Palestinians/Lists_Controlled_Entry_Items_4-Jul-2010.htm.

[11] على سبيل المثال، الآلات والمعدات الصناعية والمواد اللازمة لمشاريع المياه والصرف الصحي. وفقا لـ WASH Cluster oPt، لم يتم السماح سوى بدخول 25% فقط من المواد المطلوبة لمشاريع المياه والصرف الصحي في غزة منذ 'التخفيف'، على الرغم من أن ما لا يقل عن 61٪ من المواد غير مقيدة ضمن البنود المحظورة وبالتالي يجب السماح بها دون تصريح خاص. المعلومات الواردة من 27 WASH Cluster oPt، أكتوبر 2010. انظر أيضا مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والرصد الإنساني سبتمبر 2010 http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2010_10_19_english.pdf.

[12] PalTrade، قطاع غزة - تقرير الرصد نصف الشهري للمعابر، أغسطس- سبتمبر 2010، 14 أكتوبر 2010، http://www.paltrade.org/cms/images/enpublications/GAZA%20REPORT%20Aug%20_%20Sep.pdf.

[13] مكتب تنسيق الشؤن الانسانية, قاعدة بيانات معابر قطاع غزة, الفترة من اغسطس/نوفمبر 2010 http://www.ochapt.org/gazacrossings.aspx

[14] معلومات من الإنروا بدءا من نوفمبر 2010

[15] كان من المفترض زيادة تشغيل الحزام الناقل لمعبر كارني من 80 شاحنة في يومين أسبوعيا إلى 120 شاحنة في 3 أيام في الأسبوع. Israel Defense People، تخفيف إغلاق قطاع غزة، 6 يوليو 2010، http://ht.ly/27rhS ؛ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والرصد الإنساني، يوليو 2010، http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2010_08_25_english.pdf..

[16] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، قاعدة بيانات معابر قطاع غزة على الانترنت، قيم لفترة يناير/مايو وأغسطس/نوفمبر 2010 . http://www.ochaopt.org/GazaCrossings.aspx

[17] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، قاعدة بيانات معابر قطاع غزة على الانترنت، قيم لفترة يناير/مايو وأغسطس/نوفمبر 2010 . http://www.ochaopt.org/GazaCrossings.aspx

[18] جيشا، الحقائق وراء تقرير وزارة الخارجية بشأن "تخفيف" إغلاق قطاع غزة، 21 سبتمبر 2010، http://www.gisha.org/index.php؟intLanguage=2&intSiteSN=119&intItemId=1890.

[19] في سبتمبر 2010، تمت الموافقة على 47٪ فقط من طلبات الوكالات التابعة للأمم المتحدة بشأن دخول أو خروج الموظفين المحليين، بعد أن كان متوسط هذه النسبة قدره 76٪ خلال النصف الأول من عام 2010. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والرصد الإنساني، http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2010_10_19_english.pdf.

[20] انظر على سبيل المثال، اسوشيتد برس، الجنرال الإسرائيلي يحدد خطة لإنعاش قطاع غزة، 26 أكتوبر 2010 ، http://www.salon.com/wires/print.html?story=D9J3APHG0_ml_israel_gaza_s_gatekeeper.

[21] PalTrade، قطاع غزة - تقرير الرصد نصف الشهري للمعابر، أغسطس- سبتمبر 2010، 14 أكتوبر 2010، http://www.paltrade.org/cms/images/enpublications/GAZA%20REPORT%20Aug%20_%20Sep.pdf

[22] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية/برنامج الأغذية العالمي، بين الجدار ومكان صعب: الأثر الإنساني من القيود التي تفرضها إسرائيل على الوصول إلى الأراضي والبحار في قطاع غزة، تركيز خاص، أغسطس 2010 ،
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_special_focus_2010_08_19_english.pdf.

[23] أرقام منذ 1 يوليو 2010. معلومات قدمها مكتب تنسيق الشئون الإنسانية، 4 نوفمبر 2010

[24] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، قاعدة بيانات معابر قطاع غزة على الانترنت، http://www.ochaopt.org/GazaCrossings.aspx قبل حظر مواد البناء والمواد الخام التي تشكل 65٪ من حجم الواردات. PalTrade، الضفة الغربية، تقرير الرصد السنوي، أكتوبر 2009 - سبتمبر 2010،
http://www.paltrade.org/cms/images/enpublications/WB%20Annual%20%20REPORT.pdf.

[25] PalTrade، قطاع غزة - تقرير الرصد نصف الشهري للمعابر، أغسطس- سبتمبر 2010، 14 أكتوبر 2010،
http://www.paltrade.org/cms/images/enpublications/GAZA%20REPORT%20Aug%20_%20Sep.pdf.

[26] أبدى ممثلو إسرائيل استعدادهم لفتح الباب لبعض الصادرات بحلول ربيع 2011 ولكن جعلوه مشروطا على وجود السلطة الفلسطينية على المعابر. انظر على سبيل المثال اسوشيتد برس ، الجنرال الاسرائيلي يضع خطة لإحياء قطاع غزة، 26 أكتوبر 2010،
http://www.salon.com/wires/print.html?story=D9J3APHG0_ml_israel_gaza_s_gatekeeper
تم تصدير شحنات محدودة من القرنفل والفراولة في الماضي دون وجود السلطة الفلسطينية في المعابر.

[27] PalTrade، قطاع غزة - تقرير الرصد نصف الشهري للمعابر، أغسطس- سبتمبر 2010، 14 أكتوبر 2010،

[28] PalTrade, Gaza Strip-Crossings Bi-Monthly Monitoring Report, August-September 2010, 14 October 2010,
http://paltrade.org/cms/images/enpublications/GAZA%20REPORT%20Aug%20_%20Sep.pdf

[29] البنك الدولي، أسس الدولة الفلسطينية المستقبلية: النمو المستدام والمؤسسات، تقرير الرصد الاقتصادي المقدم للجنة الاتصال المتخصصة، 21 سبتمبر 2010،
http://siteresources.worldbank.org/INTWESTBANKGAZA/Resources/WorldBankSep2010AHLCReport.pdf.

[30] PalTrade، قطاع غزة - تقرير الرصد نصف الشهري للمعابر، أغسطس- سبتمبر 2010، 14 أكتوبر 2010،
http://www.paltrade.org/cms/images/enpublications/GAZA%20REPORT%20Aug%20_%20Sep.pdf.
كان هناك تحسن محدود في هذه المؤشرات بالنسبة لعام 2009. ووفقا للبنك الدولي، هذا أساسا نتيجة أن شركات كان لديها الوقت للتكيف مع الحصار وزيادة فرص الحصول على السلع المستوردة من خلال الأنفاق. البنك الدولي، أسس الدولة الفلسطينية المستقبلية: النمو المستدام والمؤسسات، تقرير الرصد الاقتصادي المقدم للجنة الاتصال المتخصصة، 21 سبتمبر 2010،
http://siteresources.worldbank.org/INTWESTBANKGAZA/Resources/WorldBankSep2010AHLCReport.pdf

[31] PalTrade، قطاع غزة - تقرير الرصد نصف الشهري للمعابر، أغسطس- سبتمبر 2010، 14 أكتوبر 2010،
http://www.paltrade.org/cms/images/enpublications/GAZA%20REPORT%20Aug%20_%20Sep.pdf;
الاندبيندنت، كيف أصبحت الأخبار الجيدة سيئة لقطاع غزة. إسرائيل تخفف الحظر التجاري - لكنه قضى على بعض الأعمال التجارية الفلسطينية، 10 أكتوبر 2010،
http://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/how-good-news-became-bad-for-gaza-2102586.html
بي بي سي نيوز الشرق الأوسط، قطاع الأعمال في غزة محاصر من قبل حظر التصدير الإسرائيلي، 2 نوفمبر 2010،
http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-11668080 ؛ غيشا، بوابة غزة - حقائق وتحليل حول المعابر، للخياطين في غزة، تم إغراق السوق، الأسواق الخارجية محظورة، 26 أغسطس 2010،
http://www.gazagateway.org/2010/08/for-gaza-tailors-market-is-flooded-external-markets-are-banned/ .

[32] البنك الدولي، أسس الدولة الفلسطينية المستقبلية: النمو المستدام والمؤسسات، وتقرير الرصد الاقتصادي المقدم للجنة الاتصال المتخصصة، 21 سبتمبر 2010،
http://siteresources.worldbank.org/INTWESTBANKGAZA/Resources/WorldBankSep2010AHLCReport.pdf.

[33] الاقتصاد الكلي والإطار المالي للضفة الغربية وقطاع غزة: الاستعراض السادس للتقدم، تقرير العاملين لاجتماع اللجنة المتخصصة، 21 سبتمبر 2010
http://www.imf.org/external/country/WBG/RR/2010/092110.pdf

[34] ibid

[35] الانروا,اللاف يفتقدون التعليم فى غزة, 6 يوليو 2010, http://www.unrwa.org/etemplate.php?id=731

[36] برنامج الأغذية العالمي/منظمة الأغذية والزراعة، الأرض الفلسطينية المحتلة – تقرير تحليل الأمن الغذائي وقابلية التأثر، ديسمبر 2009
http://home.wfp.org/stellent/groups/public/documents/ena/wfp213663.pdf.

[37] البنك الدولي، أسس الدولة الفلسطينية المستقبلية: النمو المستدام والمؤسسات، تقرير الرصد الاقتصادي المقدم للجنة الاتصال المتخصصة، 21 سبتمبر 2010،
http://siteresources.worldbank.org/INTWESTBANKGAZA/Resources/WorldBankSep2010AHLCReport.pdf.
الاقتصاد الكلي والإطار المالي للضفة الغربية وقطاع غزة: الاستعراض السادس للتقدم، تقرير العاملين لاجتماع اللجنة المتخصصة، 21 سبتمبر 2010
http://www.imf.org/external/country/WBG/RR/2010/092110.pdf

[38] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الرصد الإنساني، سبتمبر 2010
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2010_10_19_english.pdf.

[39] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، PoC الأسبوعي 27 أكتوبر -2 نوفمبر. تقرير الوضع الشهري لـ 30 ،WASH Cluster oP أكتوبر 2010 له أرقام مختلفة: 60% من السكان يتلقون مياه جارية فقط مرة كل 3 أو 4 أيام، لمدة 6-8 ساعات. خاضع للفحص.

[40] EWASH، أثر الحصار على المياه والصرف الصحي في غزة، يوليو 2010. تم التحديث أو يتم التحقق من مصدر رسمي. هل حدث أي تقدم في هذا الأمر وما يسبقه؟

[41] Ibid

[42] معلومات من الانروا فى غزة من 23 نوفمبر 2010

[43] حماية قطاع غزة، احتياجات الإسكان بغزة بعد ثلاث سنوات من الحصار والحرب، ورقة دعم الحماية 2، يونيو 2010
http://www.ngovoice.org/documents/Shelter%20Gaza-fact-sheet-2-June%202010.pdf. ، انظر أيضا IRIN, OPT:، معوقات الطريق لإعادة إعمار غزة، 30 يونيو 2010 http://www.irinnews.org/Report.aspx?ReportId=89679.

[44] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، قاعدة بيانات معابر قطاع غزة على الانترنت، الفترة من أغسطس- أكتوبر 2010
http://www.ochaopt.org/GazaCrossings.aspx، لا تزال مستويات ما قبل الحصار تخضع للتحقق

[45] معلومات من الانروا فى غزة من 25 نوفمبر 2010

[46] جيش الدفاع الإسرائيلي، تخفيف إغلاق قطاع غزة، 6 يوليو 2010، http://ht.ly/27rhS؛ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والرصد الإنساني، يوليو 2010.
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2010_08_25_english.pdf.

[47] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، قاعدة بيانات معابر قطاع غزة على الانترنت، قيم لفترة يناير/مايو وأغسطس/نوفمبر 2010
http://www.ochaopt.org/GazaCrossings.aspx

[48] معلومات واردة من الإنروا، انظر أيضا مكتب تنسيق الشئون الإنسانية، والرصد الإنساني، سبتمبر 2010
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2010_10_19_english.pdf
غيشا، نظرا لإغلاق قطاع غزة، 40000 الطلاب رفضوا من مدارس الأونروا، 15 سبتمبر 2010،
http://www.gisha.org/index.php?intLanguage=2&intSiteSN=113&intItemId=1871.

[49] هذه البنود ليست جزءا من قائمة اتفاقية فاسينار المعترف بها دوليا للبنود ذات الاستخدام المزدوج الواردة أيضا في التشريع المحلي الإسرائيلي.

[50] معلومات من الانروا فى غزة من 23 نوفمبر 2010

[51] وزارة الخارجية الإسرائيلية، غزة: قوائم البنود المحظور دخولها، 4 يوليو 2010،
http://www.mfa.gov.il/MFA/HumanitarianAid/Palestinians/Lists_Controlled_Entry_Items_4-Jul-2010.htm.

[52] رقم للفترة من أغسطس – أكتوبر 2010. في إبريل – يونيو 2010، بلغ المتوسط الشهري 2083. بيانات واردة من غيشا، نوفمبر 2010

[53] غيشا ، الحقائق وراء تقرير وزارة الخارجية بشأن "تخفيف" إغلاق قطاع غزة، 21 سبتمبر 2010
http://www.gisha.org/index.php?intLanguage=2&intSiteSN=119&intItemId=1890.

[54] في سبتمبر 2010، تمت الموافقة على 47٪ فقط من طلبات الوكالات التابعة للأمم المتحدة بشأن دخول أو خروج الموظفين المحليين، بعد أن كان المتوسط 76٪ خلال النصف الأول من عام 2010. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ، والرصد الإنساني، سبتمبر 2010 ،
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2010_10_19_english.pdf.

[55] عدد تصاريح الخروج لرجال الأعمال ارتفع من متوسط قدره 114 في أبريل- يونيه 2010 إلى 448 في أغسطس - أكتوبر 2010. البيانات مقدمة من غيشا، نوفمبر 2010.

[56] أطباء من أجل حقوق الإنسان - إسرائيل، تأخير خروج طفل صغير من غزة أدى إلى وفاته، 20 أكتوبر 2010،
http://theonlydemocracy.org/2010/10/phr-israel-delayed-exit-of-a-toddler-from-gaza-results-in-death/.

[57] منظمة الصحة العالمية، التقرير الشهري لإحالة المرضى من قطاع غزة، سبتمبر 2010
http://www.issuu.com/who-opt/docs/update_rad_september_2010.

[58] تضاعف عدد المرضى المحولين إلى مصر تقريبا منذ يونيو 2010. في حين أنه في الفترة بين يناير ومايو 2010 كانت نسبة المرضى المحالين إلى مستشفيات خارج غزة إلى مصر 24 ٪، ومنذ يونيو، حيث ارتفع نصيب مصر من الإحالة إلى 41٪. منظمة الصحة العالمية، التقرير الشهري لإحالة المرضى من قطاع غزة، سبتمبر 2010.
http://www.issuu.com/who-opt/docs/update_rad_september_2010.

[59] المعلومات مقدمة من أطباء من أجل حقوق الإنسان -- إسرائيل ، أكتوبر 2010.

[60] مركز الميزان لحقوق الإنسان، وغيشا، محامون حقوق الإنسان في غزة المنتمين إلى البارونة كاثرين أشتون: استخدم سلطتك لمساعدة الطلاب في غزة للوصول إلى مدارسهم في الضفة الغربية، 18 يوليو 2010 ،
http://www.mezan.org/en/details.php?id=10499&ddname=crossings_education&id_dept=31&id2=9&p=center.

[61] منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، الزراعة بدون أرض، صيد السمك من دون ماء: قطاع الزراعة بغزة يكافح من أجل البقاء، مايو 2010،
http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/9A265F2A909E9A1D8525772E004FC34B.

[62] الفقر يعرف على أنه الدخل الشهري الأقل من 190 دولار. اللجنة الدولية للصليب الأحمر، إغلاق قطاع غزة: ليس لسنة أخرى، 14 يونيو 2010
http://www.icrc.org/Web/Eng/siteeng0.nsf/htmlall/palestine-update-140610.

[63] من يونيو الى نوفمبر 2010، تم إطلاق 30 من مدافع الهاون و 40 صاروخ من غزة الى اسرائيل دون أى اصابات 17 نوفمبر 2010,
http://www.mfa.gov.il/MFA/Terrorism-+Obstacle+to+Peace/Hamas+war+against+Israel/Palestinian_ceasefire_violations_since_end_Operation_Cast_Lead.htm

THIS REPORT IS PUBLISHED BY: AMNESTY INTERNATIONAL UK • BROEDERLIJK DELEN • CAFOD • CCFD-TERRE SOLIDAIRE • CHRISTIAN AID • CHURCH OF SWEDEN • CORDAID • DIAKONIA • EURO-MEDITERRANEAN HUMAN RIGHTS NETWORK (EMHRN) • HANDICAP INTERNATIONAL • ICCO • IKV PAX CHRISTI • INTERNATIONAL FEDERATION FOR HUMAN RIGHTS (FIDH) • MEDICAL AID FOR PALESTINIANS • MEDICO INTERNATIONAL • MERLIN • MS ACTION AID DENMARK • NORWEGIAN REFUGEE COUNCIL (NRC) • QUAKER COUNCIL FOR EUROPEAN AFFAIRS • OXFAM INTERNATIONAL • REHABILITATION AND RESEARCH CENTRE FOR TORTURE VICTIMS (RCT) • REDD BARNA • SAVE THE CHILDREN UK • TROCAIRE • UCP

For more information please contact: nirvana.shawky@crisisaction.org

Layout: www.daretoknow.co.uk